العلاقات الروسية الإسرائيلية: الخلافات لا تُفسد للمصالح قضية!
صفحة (٢)

«بيتار القدس»: «النادي الصهيونيّ النقيّ إلى الأبد»!
صفحة (٣)

مدار
المنتصف الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠٢١/١/١٩ الموافق ٦ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٤ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الاسرائيلي
ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن
مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

آخر أسلحة نتنياهو الانتخابية: تسييس اللقاح بعد تسييس «كورونا»!

كتب عصمت منصور:

بعد سقوط اقتراح إقرار الموازنة وإقرار الذهاب إلى انتخابات إسرائيلية رابعة، وعلى أثر انشقاق عضو الكنيست جدعون ساعر عن الليكود وترؤسه لحزب جديد بهدف الإطاحة بنتنياهو، وهو ما ينذر باشتداد المنافسة وحصرها بين أحزاب اليمين واليمين المتطرف بعد تشتت أحزاب الوسط، يجد نتنياهو أن فرصته الوحيدة في الفوز في الانتخابات تكمن في التخلص من العامل رقم واحد الذي حرف جدول أعمالها عن القضايا السياسية والاتفاقيات المهمة التي وقعها مع دول خليجية وعربية، ألا وهو الكورونا.

وصفت نتنياهو صحيفة «معاريف» بأنه الشخص «الذي جند الكورونا من أجل مصالحه الشخصية» فقد نجح في الوصول إلى اتفاق مع بيني غانتس وشق «أزرق أبيض» تحت شعار حالة الطوارئ ومحاربة كورونا، وهو الآن ومن خلال علاقاته مع زعماء العالم وبراعته الدبلوماسية استطاع أن يحول إسرائيل إلى الدولة رقم واحد في الحصول على اللقاح المضاد للفيروس، وأن يجند ماكينة الدولة الضخمة ومنظومتها بكامل طاقتها في سباق مع الزمن من أجل إنجاز عملية التطعيم قبل موعد الانتخابات وتسجيل نقطة أخرى في رصيده الانتخابي.

عامل التهويل وتخويف الجمهور الذي مارسه نتنياهو في بداية الجائحة من أجل الضغط على غانتس لجذبه إلى ائتلافه وشق «أزرق أبيض»، عاد ليمارسه وفق صحيفة «هآرتس» من خلال الإغلاقات السريعة والطويلة بذريعة النسخة البريطانية المعدلة من الفيروس «لخدمة أهدافه الانتخابية في التوقيت الذي يخدم هذه المصالح».

اختار نتنياهو، بدهائه المعروف، أن يجند حملة التطعيم ضد كورونا كجزء من حملته الانتخابية، حيث دمج بينها وبين احتضانه للجماهير العربية في الداخل، عندما وقف في أم الفحم مع متلقي التطعيم رقم مليون، لتكون هذه بداية حملة منظمة ضد القائمة المشتركة وبهدف سحب مزيد من الأصوات منها في المجتمع العربي الذي نزع عنه الشرعية، وخوّنه طوال الحملات الانتخابية السابقة عندما كانت المنافسة على أشدها بينه وبين تكتل «أزرق أبيض»، من أجل حشد وتجييش اليمين خلفه.

لا يريد نتنياهو لشيء أن يعكر صفو حملته الانتخابية المصيرية التي اختار لها عنوانا عريضا هو إنجازه الشخصي وغير المسبوق في سرعة إحضار اللقاح، لذا ليس من المستغرب أن يقف ابنه يائير والمعروف بأنه الناطق غير الرسمي لوالده والذي يقول ما لا يقوى نتنياهو على قوله بحكم منصبه الرسمي، ويشن هجوما عنيفا على القناة ١٢ التي وصفها بأنها «الجزيرة» لمجرد أنها قطعت خطاب والده «التاريخي» الذي أعلن فيه أن إسرائيل ستحصل حاجتها كاملة من اللقاحات حتى شهر آذار القادم، من أجل بث خطابات نفتالي بينيت ويائير لبيد وساعر في الساعة نفسها.

ولا شك في أن آلية التعامل إسرائيلياً مع اللقاح ومن قبله مع الفيروس في كل ما يتعلق بالفلسطينيين، يصلح لأن تكون فصلاً مكثفاً عن الطبيعة العنصرية في التعامل الإسرائيلي مع الفلسطينيين والتنصل من المسؤولية والاستخدام الداخلي الانتهازي.

اللقاح.. والاحتلال

في الوقت الذي أعلن السياسي الفلسطيني ورئيس الإغاثة الطبية الدكتور مصطفى البرغوثي عن إطلاق حملة «طب الأبارتهايد» والتي تهدف إلى جمع تواقيع من أطباء وعلماء ومناصري حقوق الإنسان في مختلف دول العالم، من أجل الضغط على إسرائيل للإيفاء بالتزاماتها التي يفرضها عليها القانون الدولي بتزويد أكثر من خمسة ملايين فلسطيني باللقاح المضاد لفيروس كورونا، كانت مذيعة إسرائيلية في القناة ١٢ تقول في برنامج إخباري صباحي بكل هدوء ودون أن يقاطعها أحد بأنها تفضل «إعطاء اللقاح للحيوانات قبل أن يتم تقديمه للأسرى الأمنيين الفلسطينيين» في سجون الاحتلال!

إن الهوة الهائلة بين الموقفين تلخص الجدل الذي يصاحب حملة تطعيم الإسرائيليين باللقاح، وهي حملة وصفتها الدكتور ياعيل رايخنبرغ، مديرة صندوق المرضى العام في منطقة بيتح تكفا، بأنها «الحملة الطبية الأضخم منذ إنشاء إسرائيل».

نتنياهو.. «دبلوماسية اللقاح».

(الصورة عن «شينخوا»)

أطلقت إسرائيل على الحملة اسما يوحي بالمشاركة والنفس التطوعي والروح الجماعية إلا أن وزير الأمن الداخلي أمير أوحانا ومن خلال التوجيهات التي أصدرها إلى مديرية مصلحة السجون بعدم إعطاء اللقاح للمساجين وتجاهل المعايير التي وضعتها وزارة الصحة، كشف عن حجم التسييس والمعايير اللا أخلاقية والعنصرية التي صاحبت الحملة وأصبحت الوجه الأبرز لها.

تصريحات أوحانا أثارت حتى استياء المستشار القانوني للحكومة، والذي صرح نائبه المحامي عميت هراري بأن على أوحانا أن يقوم «بتقديم اللقاح للأسرى دون إبطاء».

رفض الوزير أن يستجيب لتوجيهات المستشار القانوني ونائبه، وبدل ذلك ألقى على القضية ظلا سياسيا يعكس الأزمة العميقة بين بنيامين نتنياهو وأقطاب حزب الليكود من جهة، وسلطات إنفاذ القانون والمنظومة القضائية من جهة أخرى، عندما اعتبر أن «تحديد الأولويات تقع ضمن اختصاص الجهات المنتخبة من الجمهور وليس الموظفين» ليغلف كل هذا الجدل ببرقع عنصري شعبوي فاقع عبر تغريدة على صفحته الخاصة على «تويتر» قال فيها إن «هناك من يعتبر أن تطعيم عبد الله البرغوثي المحكوم ٦٧ مؤبدا، بسبب عمليات ضد إسرائيليين، ومجرمين متهمين بعمليات جنائية خطيرة، أولوية».

تدخل الرئيس الإسرائيلي رؤوفين ريفلين، وعلى خلفية الجدل الذي أخذ بعدا إعلاميا كبيرا، وقام بإرسال رسالة إلى وزير الصحة شدد فيها على المعايير «الأخلاقية اليهودية والديمقراطية» التي يجب أن تحكم عملية التطعيم، وضرورة أن لا تشوبها شبهة التسييس، وأن السجناء (الذين لم يحدد هويتهم جنائيين أم أمنيين) لهم الحق في تلقي اللقاح أسوة ببقية السكان.

قرار أوحانا العنصري حول عدم تقديم اللقاح للسجناء والأسرى، أوصل القضية إلى قاعات أعلى الهيئات القضائية في اسرائيل وهي المحكمة العليا التي سبق لرئيسها الأسبق أهارون باراك أن حدد مبدأ تحوّل إلى ناظم للعلاقة بين الحقوق المدنية والاجتماعية الأساسية الممنوحة من الدولة، وما بين من يقبعون داخل السجون، عندما قال إن «جدران السجون لا يجب أن تحول بين الإنسان وحقوقه الأساسية»، وهو المبدأ البديهي الذي تسلحت به خمس منظمات حقوقية تقدمت بالتماس ضد قرار أوحانا كونها ترى في القرار إخلالا واضحا بمسؤولية الدولة عن كل فئات المجتمع بمن فيها السجناء والأسرى بغض النظر عن خلفيتهم وتهمهم وانتمائهم.

هذا الرأي الذي تمثله منظمات حقوق الإنسان والذي وإن كان يتقاطع (شكليا) مع رسالة الرئيس الإسرائيلي في تجاهل الخلفية التي أدت إلى دخول الشخص إلى السجن، رفضه المحامي إيلي حاي بن يشاي والذي نشر مقالا في صحيفة «يديعوت أحرونوت» أكثر وضوحا وتحديدا لهوية أي من السجناء لا يجب على إسرائيل أن تقدم اللقاح.

بن يشاي قال إن «من المحظور» على دولة إسرائيل تطعيم الأسرى الفلسطينيين الذين وصفهم بال «مخربين» وأنه ضد الرأي الذي حاول أن يبرر التطعيم على أنه يأتي من أجل «حماية الإسرائيليين من الوباء» معتبرا أن هناك حلولا أخرى ممكنة مثل «عزلهم ومنعهم من زياراتهم العائلية» وفي هذا وفق رأيه المنشور على إحدى أهم وأكبر الصحف في إسرائيل فائدة إضافية هي» إلحاق أكبر قدر من الضرر بالأسرى الذين ألحقوا الأذى بعائلات إسرائيلية»

المستوطنون نعم، الفلسطينيون لا

أفردت صحيفة «يديعوت أحرونوت» عنوانا بارزا لما وصفته بالفضيحة التي تشهدها عمليات التلقيح في المستشفيات الإسرائيلية لكونها تقدم اللقاح للأطباء والطواقم الطبية والإدارية وتستثني عمال النظافة، بينما تم تجاهل التمييز الذي تمارسه إسرائيل بشكل متعمد ضد خمسة ملايين فلسطيني في الضفة وغزة والقدس ممن يخضعون للاحتلال العسكري المباشر ويندرجون تحت مسؤوليتها وفق القانون الدولي، رغم أنها تصنف عالميا على أنها واحدة من عشر دول تستحوذ على ٩٥٪ من اللقاحات في العالم، والأولى عالميا في تملك اللقاح وتوزيعه، وفق ما صرح به الناطق باسم الخارجية أوفير جندلمان.

موقع ice الإسرائيلي كشف أن إسرائيل تنقل اللقاحات خارج الخط الأخضر «للمستوطنين فقط» بينما ملايين الفلسطينيين الواقعين تحت احتلالها العسكري لا يحصلون عليه، وهو الأمر الذي دفع منظمات حقوقية عالمية إلى اتهام إسرائيل بالتنصل من التزاماتها التي يفرضها عليها القانون الدولي، وفق ما نشرته صحيفة «الغارديان».

اعتبر الكاتب الفلسطيني مصطفى إبراهيم أن إسرائيل ملزمة أخلاقيا وإنسانيا وقانونيا بتزويد الفلسطينيين باللقاح كونها تحتل أراضيهم وتستأثر بمواردها وتسيطر على الحدود والمعابر وكافة مناحي الحياة كما أنها تمنعهم من حرية الحركة، وأن هذا الحق نصت عليه وثيقة جنيف الرابعة صراحة في المادة ٥٦ والتي تنص على أن من مسؤوليات دولة الاحتلال «ضمان وصيانة والحفاظ على الصحة العامة في الأراضي التي تحتلها واعتماد وتطبيق الإجراءات الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة» ولكنها بدل ذلك تستغل الوباء «لممارسة الابتزاز» ومحاولة تحقيق مكاسب فيما يتعلق بالإسرائيليين وجنودها المأسورين في قطاع غزة.

عبر عن المضمون ذاته ران غولدشتاين، مدير منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان»، في مقالة نشرها على موقع «سيحاه مكوميت» الإسرائيلي التقدمي حمل عنوان «وصمة كبيرة» تحدث فيها عن الرسائل التي وجهتها منظمته لمنسق أعمال الحكومة في الأراضي المحتلة الكولونيل كميل أبو ركن ووزير الصحة يولي إدلشتاين، والتي طالبتهما بتوفير اللقاح للفلسطينيين وحذرتهما من مغبة عدم القيام بهذه الخطوة تحت مبررات واهية مثل أن «الفلسطينيين لم يطلبوا» أو أنهم «لا يريدون اللقاح من إسرائيل» أو أي مبرر آخر، كون هذه المبررات لم تمنع إسرائيل من شق الطرق في أراضيهم لصالح المستوطنين وفق تعبيره، كما أنها لا تعفي إسرائيل من «مسؤوليتها القانونية والأخلاقية عن تطعيم السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت حكم الأبارتهايد الذي تفرضه إسرائيل عليهم».

فوقية مقيتة

رفض إسرائيل تزويد الفلسطينيين باللقاح رغم النصوص الصريحة الواردة في القانون الدولي التي تلزمها بذلك، لا يقل بشاعة عن الفوقية التي تعاملت بها وزارة الصحة الإسرائيلية عندما قالت، ردا على المطالب المتكررة والحملات الدولية التي بدأت تنطلق في العالم ضدها، أنها «قد تقدم للفلسطينيين اللقاحات الزائدة التي تفيض عن حاجتها» مع تشديدها على أن هذا لا يعني «أنها تتحمل المسؤولية أو تعترف بمسؤوليتها».

قدمت وزيرة الشتات في حكومة نتنياهو عومر ينكلوفيتش مبادرة خاصة نشرتها صحيفة «يسرائيل هيوم» اليمينية المقربة من نتنياهو، نصت على أن إسرائيل ستقوم «بتقديم اللقاح إلى كل الناجين من المحرقة النازية في إسرائيل ودول العالم» معتبرة أن هذه المبادرة نوع من رد الجميل رغم أنها ستنطوي على «تعقيدات لوجستية هائلة».

إن هذه الحملات التي تنم عن فوقية عنصرية تعلي من شأن اليهودي أينما كان، ومحاولة جني بعض المكاسب السياسية في ذروة الحملة الانتخابية التي تتنافس فيها كتل اليمين فيما بينها، تفضح الطبيعة العنصرية والتنصل الممنهج لدولة الاحتلال تجاه الشعب الواقع تحت هذا الاحتلال، والذي لا تغيب قضيته فقط عن جدول أعمال الانتخابات وبرامج الأحزاب، بل يغيب بكليته ويتحول إلى شعب شفاف وغير مرئي، وإذا ما قرر أحد الالتفات إليه فمن باب الشفقة وتوزيع ما يفيض عن حاجته.

كلمة في البداية

إسرائيل وإعادة إنتاج متلازمة «شَعْبٌ يَسْكُنُ وَحْدَهُ»!

أنطوان شلحت

ما زالت قضية امتناع إسرائيل عن تزويد الفلسطينيين من سكان الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧ باللقاح ضد فيروس كورونا تتفاعل، وبين هذه التفاعلات الخلوص من ذلك التصرّف الذي يتم انتهاجه عن سبق عمد وإصرار، إلى استنتاج فحواه أن دولة الاحتلال عنصرية بامتياز.

وتفجّرت هذه القضية مع بدء جهاز الصحّة في إسرائيل بتطعيم الجمهور العريض ضدّ فيروس كورونا، وبموازاة ذلك مطالبة عدة منظمات لحقوق الإنسان السّلطات الإسرائيليّة بأن تؤمّن وصول تطعيمات ذات نوعيّة جيّدة إلى الفلسطينيّين سكّان الضفة الغربيّة وقطاع غزّة المحتلّين عملاً بما يُلزمها من قوانين بوصفها سُلطة احتلال.

وصدق أحد الأكاديميين الإسرائيليين ممن خلصوا إلى مثل الاستنتاج المذكور أعلاه، بقوله إن سلوك إسرائيل حيال غير اليهود الذين يعيشون بين ظهرانيها، وحيال الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ التي يسكنها ملايين الفلسطينيين، لا تحركه معايير سياسية ولا قواعد سلوك تلزم أي دولة متحضرة وسويّة، إنما تحركه غريزة جينية قديمة مستلة من متلازمة الآية التوراتية «هُوَذَا شَعْبٌ يَسْكُنُ وَحْدَهُ، وَبَيْنَ الشُّعُوبِ لاَ يُحْسَبُ»، وهي الغريزة عينها التي رافقت «الشعب اليهودي» على مرّ التاريخ من دون أخذ تداعياتها الكارثية في الاعتبار، وعلى ما يبدو يُعاد إنتاجها من جديد هذه الأيام، ببريق ساطع.

ولا بُدّ من أن يُضاف إلى هذا أن عملية التطعيم، بل وكل قضية المواجهة المتسلسلة لتفشي جائحة كورونا، تصادفتا مع تسييس كل شيء في إسرائيل تحت وطأة أزمة سياسية غير مسبوقة تجد نفسها في خضمها، بالأساس على إيقاع سعي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو للتمسك بسدّة الحكم على الرغم من شبهات الفساد التي تحوم حوله، ومن خلال التنكّر المُعلن للسوابق الإسرائيلية بهذا الشأن، التي تُظهر أن كل الزعماء الذين سبقوه استقالوا من مناصبهم الرسمية فور تقديم لوائح اتهام ضدهم بارتكاب الشبهات عينها، وقد تسببت هذه الأزمة السياسية حتى الآن بإجراء أربع جولات انتخابية خلال أقل من عامين.

ومن الطبيعي أن يطاول هذا التسييس عملية التلقيح ضد الفيروس، باعتباره أول عامل يمكن أن يطيح نتنياهو، في ضوء ما ترتب عليه من تداعيات صحية واقتصادية- اجتماعية آخذة بالتفاقم يوماً بعد يوم.

وثمة جوانب أخرى تبدو مثيرة للدهشة على وقع هذه الأزمة، أبرزها وأكثرها جدة مغازلة الفلسطينيين في إسرائيل لكسب أصواتهم، وهي مغازلة كان أول من عزف على لحنها نتنياهو نفسه وسرعان ما سرت عدواها، كسريان النار في الهشيم، لدى سائر الأحزاب الصهيونية انتهاء حتى بالحزب الوحيد الذي ما زال يجاهر بأنه «يسار صهيوني»، ميرتس. ولا يمكن أن نسقط، عند تحليل أسباب هذه المغازلة ذات الغاية الواضحة، سبب الخلافات التي دبّت بين صفوف مركبات القائمة المشتركة بشأن الخطوط الحمر للعمل البرلماني، التي من شأن عدم تجاوزها أن يشكل ضمانة لعدم مس التمثيل السياسي الأداتي بثوابت النهج الوطني.

ومع ذلك يبقى الأمر الأساس أن امتناع إسرائيل عن تزويد الفلسطينيين في أراضي ١٩٦٧ باللقاح هو نتيجة طبيعية لـ«نظام تفوّق يهودي من النهر إلى البحر؛ نظام أبارتهايد»، كما أكدت ذلك وثيقة مهمة جديدة صادرة عن «بتسيلم- مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة» قبل عدة أيام وعُرضت فيها المبادئ التي توجّه هذا النظام وقدّمت أمثلة وقاعدة بيانات على تطبيق تلك المبادئ، كما أشارت إلى الاستنتاج المشتقّ من ذلك بخصوص تعريف هذا النظام، وبخصوص حقوق الإنسان.

ومن ضمن تلك المبادئ أشير على نحو خاص إلى «قانون أساس القومية»، وإلى مخططات الضمّ. وبخصوص الأول ورد في الوثيقة ما يلي: ينصّ قانون الأساس الجديد الذي سُنّ في العام ٢٠١٨ على حقّ تقرير المصير للشعب اليهوديّ - وحده فقط - ويقرّر أنّ تمييز اليهود عن غير اليهود (في إسرائيل والعالم كلّه) تمييزٌ أساس وشرعيّ. على هذا الأساس فإنّه قانون يُبيح التمييز المُمأسَس لصالح اليهود ضدّ غير اليهود كمبدأ قانوني ملزِم في مجالات إقامة البلدات والإسكان والأرض والمواطنة واللّغة والثقافة. صحيح أنّ إسرائيل عملت وفق معظم هذه المبادئ في الماضي قبل سنّ القانون المذكور بكثير، ولكنّ تكريس التفوّق اليهوديّ في نصّ قانون أساس - خلافاً لقانون عاديّ أو ممارسات فعليّة - يعكس مبادئ دستوريّة مُلزِمة. بالتالي لم نعد فقط أمام رسالة إلى جميع أجهزة السّلطة مفادُها أنّه من اللّائق العمل على تحقيق التفوّق اليهوديّ في كافّة الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل، بل إن الرّسالة الآن: أنتم مُلزَمون بذلك (بقوة قانون دستوري).

بكلمات أخرى: ما كان من الممكن الوصول إلى مبادئ كهذه لو لم تكن العنصرية مُمأسسة وكذلك التمييز على أساس إثنيّ.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

العلاقات الروسية- الإسرائيلية: الخلافات لا تُفسد للمصالح قضية!

كتب نهاد أبو غوش:

صورة تجمع الرئيس الروسي بوتين مع نتنياهو.

تثور بعد الغارة الأخيرة التي شنتها إسرائيل على مناطق واسعة في شرق سورية، وشملت مواقع وتجمعات عسكرية ومخازن أسلحة وذخيرة، ومع كل غارة جديدة تشنها قوات سلاح الجو الإسرائيلي على سورية، مجددا الأسئلة حول حدود التفاهمات الروسية- الإسرائيلية حيال سورية، وهل تملك إسرائيل تصريحا روسيا مفتوحا أم محدودا؟ أم أنها لا تملك أي تصريح للعمل في الأجواء السورية، ولماذا تلوذ القوات الروسية بالصمت تجاه ما يتعرض له حليفها المفضل في منطقة الشرق الأوسط؟ ثم ما هي فعالية منظومة الدفاع الجوي المعروفة بصواريخ إس. ٣٠٠ التي تزودت بها سورية من موسكو في أواخر العام ٢٠١٨، وهل حقا باتت هذه المنظومة في عهدة السوريين أم أن الروس يتحكمون بها؟ هذه الأسئلة وغيرها الكثير ليست إلا جزءا من تفاصيل بالغة التعقيد والتداخل للعلاقات الروسية- الإسرائيلية التي مرت في أطوار متنوعة من الصعود والهبوط، والأزمات والانفراجات، ومع ذلك يمكن القول إنها كانت وما زالت علاقات جيدة ومميزة على الرغم من عديد الملفات الشائكة والتباينات الجوهرية بين الدولتين.

أوقعت الغارة الأخيرة التي شنتها إسرائيل فجر الأربعاء ١٣ كانون الثاني الجاري ٥٧ قتيلا، بحسب مصادر المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي تعتمده معظم المصادر الغربية، وهذه المعلومات أكدتها مصادر استخبارية أميركية في تصريحات لوكالة اسوشيتيد برس، وزادت هذه المصادر على ذلك بأن هذه الضربات الجوية نفذت بناء على معلومات استخبارية أميركية، وأكدت أن وزير الخارجية مايك بومبيو ناقشها مع رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي يوسي كوهين في اجتماع بواشنطن، والمصادر الإسرائيلية أكدت على طريقتها مسؤوليتها عن الغارة، من قبيل أن إسرائيل سوف تواصل عمل كل ما هو مطلوب لحماية أمنها، وبأنها لن تسمح بتواجد إيراني على حدودها.

كان ميدان العمليات هذه المرة واسعا، حيث شملت ١٨ ضربة جوية في المنطقة الممتدة بين مدينتي دير الزور والبوكمال على الحدود السورية- العراقية، وحصيلة خسائر الغارة كانت كبيرة فعلا ووصلت بحسب المصادر عينها إلى ٥٧ قتيلا، من بينهم عدد من الجنود السوريين، وأغلبية الضحايا هم إيرانيون أو من جنسيات مختلفة وأعضاء في ميليشيات موالية لإيران، ولعل في معرفة جنسيات الضحايا ما يفسر التغاضي الروسي عن هذه الهجمة التي سبقتها عشرات الهجمات التي طاولت معظم المناطق السورية.

احتواء قضية الطائرة

لا يمكن لأي متابع سوى الافتراض أن ثمة تفاهمات واسعة ومفصلة بين روسيا وإسرائيل بشأن سورية، و«حرية» تحليق الطائرات الإسرائيلية في أجوائها. أبسط الفرضيات تقول بأن البلدين معنيان بأن يتجنبا أية مواجهة عسكرية مباشرة بينهما، وخاصة بعد ما كشفه حادث إسقاط الطائرة الروسية من طراز (إيل ٢٠) في أيلول ٢٠١٨ أثناء توجهها لقاعدة حميميم بواسطة الدفاعات الجوية السورية التي كانت تحاول التصدي لطائرة إسرائيلية. روسيا حملت إسرائيل وقتها المسؤولية عن الحادثة التي أدت إلى مقتل ١٥ عسكريا روسيا. في البداية حاولت إسرائيل التنصل وإلقاءها على السوريين، وادعت أنها قامت بإعطاء الروس الإشارات المطلوبة في هذه الحالة، لكنها سرعان ما تداركت الأمر وأقرت بمسؤوليتها، وقد بادر بنيامين نتنياهو لتعزية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والأهم أنه أوفد قائد سلاح الجو الجنرال عميكام نوركين إلى موسكو لتطويق ذيول الحادثة واتخاذ الترتيبات التي تكفل منع تكرارها في المستقبل.

اللافت في هذه الحادثة أن روسيا لم تغضب من إسرائيل بمقدار غضبها من تركيا عندما قامت الأخيرة بإسقاط طائرة سوخوي الروسية العام ٢٠١٥ فوق أجواء محافظة إدلب، وهي الحادثة التي تبعها تصعيد إعلامي متبادل، وسلسلة من الخطوات العقابية الروسية لتركيا، وإلغاء صفقات، ووقف الوفود السياحية الروسية لتركيا.

جرى في الحالة الإسرائيلية احتواء الأمر بسهولة، وربما تعزيز وتفصيل التفاهمات بشأن ما يمكن وما لا يمكن لإسرائيل القيام به في الأجواء السورية، ومن الواضح أن إسرائيل استوعبت تماما أن بقاء ودعم نظام الرئيس السوري بشار الأسد هو خيار روسي حاسم، ولا رجعة فيه، وبالتالي فإن من مصلحتها التسليم بهذه الحقيقة لا سيما وأن روسيا باتت لاعبا مركزيا رئيسا (إن لم تكن اللاعب الأول) في منطقة الشرق الأوسط، وهكذا فإن منطقة المناورة التي ظلت متاحة أمام إسرائيل في سورية، هي اللعب على الهوامش، وتحديدا التدخل ضد أي وجود عسكري إيراني في سورية، ومنع إمدادات السلاح لحزب الله في لبنان، وكذلك منع تواجد ميليشيات موالية لإيران أو لحزب الله في جنوب غربي سورية المحاذية للجولان المحتل، ولكن مع مراعاة أن المصلحة الروسية تتمثل في بقاء النظام.

أوضح أكثر من مسؤول إسرائيلي أن تنامي الدور الروسي في الشرق الأوسط جاء نتيجة التراجع والانكفاء الأميركي، وقال بوغي يعلون حين كان وزيرا للدفاع في محاضرة له إن عودة روسيا إلى المنطقة جاءت نتيجة غياب الولايات المتحدة عن هذا المشهد، وترددها في اتخاذ موقف مثابر في دعم المحور السني ضد المحور الشيعي. وأضاف أن روسيا هي التي تقود تطورات المشهد في سورية ابتداء من تسليح النظام، مروراً بنزع سلاحه الكيماوي وانتهاء بعقد مؤتمر جنيف وذلك في ظل غياب الولايات المتحدة.

الملف الفلسطيني

ورغم سخونة الملفين السوري والإيراني في أجواء العلاقات الروسية- الإسرائيلية، فإن الملف الأكثر حساسية وتعقيدا هو الملف الفلسطيني، والموقف الروسي من قضية الشرق الأوسط وحل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي لم يتغير بشكل جوهري منذ عهد الاتحاد السوفييتي السابق، فروسيا تؤيد حل الدولتين، وتعلن في كل مناسبة بشكل واضح وصريح دعمها لقيام دولة فلسطينية مستقلة على أراضي ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وذلك ما أكده الرئيس بوتين مرارا وتكرارا بما في ذلك بشكل مفصل خلال مخاطبته القمة العربية في شرم الشيخ في آذار ٢٠١٥، وقد وقفت ضد «صفقة القرن» ومحاولات الرئيس دونالد ترامب الاستفراد بحل القضية على قاعدة تبني برنامج نتنياهو واليمين الإسرائيلي.

تبدي روسيا تأييدها للمطالب الفلسطينية في مختلف المحافل الدولية بما فيها هيئات الأمم المتحدة، وسبق أن حرصت موسكو على القيام بدور فاعل وحيوي ضمن اللجنة الرباعية الدولية، وعينت مندوبا دائما لها لمتابعة عملية السلام، ومن البديهي أن جملة المواقف الروسية هذه تنطلق من المصالح الروسية في الإقليم الذي يعتبر ضمن الجوار القريب لأراضي الاتحاد الروسي، وأن روسيا لا تسلم بانفراد الولايات المتحدة في رعاية عملية السلام أو تحديد شروط التسوية مثلما كانت عليه الحال في فترة انعقاد مؤتمر مدريد في تشرين الأول عام ١٩٩١ والذي تزامن مع تفكك الاتحاد السوفييتي (رسميا في كانون الأول ١٩٩١) ، وهكذا ظل الحضور الروسي في الشرق الأوسط شكليا وضعيفا طوال عقد التسعينيات الذي شهد توقيع اتفاقيات أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية.

وتحرص موسكو حتى على متابعة الشأن الفلسطيني من داخله عبر العلاقات الوثيقة التي تربطها بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادات الفصائل كافة بما فيها قيادة حركة حماس، وقد استضافت موسكو عديد الوفود الفلسطينية بما فيها مؤتمر لحوار الفصائل الفلسطينية في العام ٢٠١٩.

وأبدت موسكو في سبيل تعزيز حضورها في ملف الشرق الأوسط أكثر من مرة استعدادها لاستغلال علاقاتها الجيدة مع الطرفين لـ«تليين» مواقف الفلسطينيين واستئناف الاتصالات المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

المصالح أولاً

ولا يعني هذا الاهتمام والانغماس الروسي في الشأن الفلسطيني، أو التأييد المبدئي للمواقف والحقوق الفلسطينية، الصدام الحتمي مع إسرائيل، فالطرفان الروسي والإسرائيلي هما خير من يجسد في علاقاتهما حقيقة أن السياسات والمواقف تمليها المصالح، وهذه المصالح في حالة من الحركة والتطور الدائمين منذ عهد الاتحاد السوفييتي ومواقفه الأولية من الحركة الصهيونية إلى مسارعة الاتحاد في عهد ستالين للاعتراف بإسرائيل بعد يومين فقط من إعلان قيامها. ويبدو أن حماس الاتحاد السوفييتي للاعتراف بإسرائيل كان نابعا من الرهان على إمكانية استمالتها مع سياسات الاستقطاب الحادة والحرب الباردة، لكن الأيام والأحداث كشفت عكس ذلك، وعادت العلاقات السوفييتية- الإسرائيلية لتتوتر من جديد مع انحياز إسرائيل المطلق للمعسكر الغربي، فقطعت العلاقات مرتين مؤقتا عامي ١٩٥٣ على اثر انفجار وقع في البعثة السوفييتية في تل أبيب و١٩٥٦ على أثر العدوان الثلاثي على مصر، ثم قطعت عام ١٩٦٧ لفترة طويلة ولم يجر استعادتها إلا في أواخر عهد الاتحاد السوفييتي العام ١٩٩١، ليصبح هذا العام نقطة انطلاق لعلاقات جيدة ومتميزة في مختلف المجالات على الرغم من عديد الملفات الشائكة التي يختلف عليها البلدان.

الروس في إسرائيل

يعيش في إسرائيل الآن أكثر من مليون شخص من أصل روسي، أو من الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي، وقد تدفقت موجات الهجرة هذه بدءا من العام ١٩٨٩ وطوال عقد التسعينيات، ولأسباب ثقافية واجتماعية كثيرة حافظ المهاجرون الروس على سماتهم المميزة كتجمع إثني وثقافي وسط المجتمع الإسرائيلي إلى درجة بدا فيها وكأنهم يستعصون على الذوبان أو الانصهار داخل المجتمع الإسرائيلي، ولفترة طويلة حافظ هؤلاء على أنماط حياتهم الخاصة وعلى لغتهم الروسية باعتبارها اللغة المحكية في البيت والشارع، وحتى على أحزابهم الخاصة (يسرائيل بعلياه الذي انحل قبل سنوات ويسرائيل بيتينو) فضلا عن الصحف ووسائل الإعلام (بلغ عدد الصحف والمجلات الناطقة بالروسية في إسرائيل نحو ٥٠ صحيفة ومجلة قبل انحسارها في السنوات الأخيرة بسبب هيمنة الإعلام الجديد وتراجع المطبوعات عالميا)، وانتشرت الأندية الاجتماعية ومراكز الثقافة والفن ذات الطابع الروسي، وسائر مظاهر الخصوصية الثقافية الروسية.

وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإسرائيليين من أصل روسي أو من دول الاتحاد السوفييتي السابق تزيد عن ٢٠ في المئة، كما تعد اللغة الروسية ثالث اللغات المحكية في إسرائيل بعد العبرية والعربية.

وساهمت بعض مظاهر العنصرية ونفوذ الأحزاب الدينية في تنفير المهاجرين الروس من المجتمع الذي جاؤوا إليه، ويضع شروطا تعسفية للاعتراف بهم كيهود، وذلك ما دفع قيادات دولة إسرائيل إلى إبداء قلقها من إمكانية اتخاذ المهاجرين الروس لإسرائيل كمحطة توقف مؤقتة في طريقهم للهجرة إلى دول أخرى وخاصة للولايات المتحدة، وهو ما دفع قادة إسرائيل لاعتماد سياسات تشجيع استيعاب هؤلاء المهاجرين، بما في ذلك تشجيعهم على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وكان لموجات الهجرة الروسية هذه أثر حاسم في الطفرة الاقتصادية والعلمية التي شهدتها إسرائيل، وهو ما أشار له الرئيس فلاديمير بوتين بتأكيده على أن اليهود الذين هاجروا من الاتحاد السوفييتي السابق «ساهموا بشكل كبير في نهوض إسرائيل، وهم يشكلون اليوم همزة وصل بين روسيا وإسرائيل».

وأوردت مصادر إسرائيلية عديدة أن موجات الهجرة الروسية إلى إسرائيل في العقد الأخير من القرن العشرين شملت نحو ١٠٠ ألف مهندس، و٢٠ ألف طبيب وطبيب أسنان، و٢٤ ألف ممرض، و٤٥ ألف معلم و٢٠ ألف عالم وفنان وموسيقي.

ويحتفظ هؤلاء المهاجرون الروس، إلى جانب عاداتهم وتقاليدهم الروسية، بجنسياتهم الروسية الأصلية وبجوازات سفرهم وصلاتهم المنتظمة مع أقاربهم أو معارفهم أو شركائهم في روسيا، ويفضل كثير منهم قضاء أوقات الإجازات والراحة والاستجمام فضلا عن محاولة امتلاك منزل أو عقار في روسيا التي تمثل لكثير منهم البلد الأصلي، رغم إقرار الرئيس بوتين أن هؤلاء هم مواطنون إسرائيليون.

تعاون في كل المجالات

ويعلن الطرفان الروسي والإسرائيلي في كل مناسبة عن رغبتهما في تطوير التعاون والتبادل التجاري بينهما، ومع أن التعاون بينهما لم يصل بعد إلى مستوى مميز كما هي حال التبادل بين تركيا وإسرائيل مثلا، ونما بشكل بطيء وتدريجي من بضع عشرات الملايين من الدولارات أوائل التسعينيات إلى نحو ثلاثة مليارات دولار في العام ٢٠١٩، إلا أن ما يجدر الالتفات له هو نوعية هذا التعاون وليس حجمه، وقد وقع البلدان أكثر من عشرين اتفاقية للتعاون في مختلف المجالات ومنها التقنيات الحديثة والغاز والطاقة، وأبحاث الفضاء، ويشار في هذا الصدد إلى أن سفن الفضاء الروسية هي التي حملت الأقمار الصناعية الإسرائيلية ووضعتها في مساراتها. كما عقدت سلسلة من الاتفاقيات في مجالات السياحة والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا والصحة والزراعة، والطيران والتعليم والثقافة، والمعاملات الجمركية لمنع الازدواج الضريبي، والاتصالات والحرب ضد الجريمة وغيرها.

ومن أبرز علامات قوة وتميز العلاقات الروسية- الإسرائيلية تكرار زيارات نتنياهو لموسكو لأكثر من ١٠ مرات لأسباب مختلفة، ويمكن بالطبع افتراض أن لنتنياهو أسبابه الخاصة لإكثار هذه الزيارات ومن بينها أسبابه الانتخابية كمغازلة الأصوات الروسية في إسرائيل، والإيحاء لجمهوره بأنه رجل دولة مهم يحتفظ بعلاقات جيدة مع معظم زعماء العالم، كما أن الرئيس بوتين قام بزيارة تاريخية هي الأولى لزعيم روسي إلى إسرائيل لكنه حرص أيضا على زيارة الأراضي الفلسطينية، وكذلك قام رئيس الوزراء والرئيس السابق ديمتري ميدفيديف بزيارة في العام ٢٠١٦ ركز فيها على التعاون الاقتصادي مع إسرائيل، وحرص هو الآخر على زيارة مدينة أريحا الفلسطينية ولقاء الرئيس محمود عباس. وغالبا ما يحتل الموضوعان الإيراني والسوري حيزا مهما من قضايا النقاش المشترك لكن كثيرا من زيارات نتنياهو طغت عليها الجوانب الاستعراضية مثل زيارته التي عرض فيها على الروس تفاصيل «صفقة القرن»، واصطحب فيها الفتاة الإسرائيلية نعمة يسسخار التي سجنت في روسيا بسبب حيازتها كمية قليلة من المخدرات وتوسط نتنياهو لدى بوتين من أجل العفو عنها.

ولم توفّر إسرائيل فرصة للإعراب عن تقديرها لمستوى العلاقات مع روسيا، فامتنعت عن حضور جلسة التصويت في الأمم المتحدة أثناء نقاش قضية قيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤ وهو ما أثار غضب واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي.

وهكذا يمكن القول إن إسرائيل وروسيا ماضيتان في تطوير وتحسين علاقاتهما الثنائية في جميع المجالات على الرغم من إدراك روسيا المطلق لاصطفاف إسرائيل الدائم مع الولايات المتحدة الأميركية في كل ما له علاقة بسياسات هذه الأخيرة الكونية، وعلى الرغم كذلك من ثقل وتعقيدات الملفات الخلافية الشائكة التي تعترض العلاقات الروسية- الإسرائيلية، وأبرزها الملفات الفلسطينية والسورية والإيرانية.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

جمهور فريق «بيتار القدس» العنصري يرفع شعار «بيتار نقي من العرب».

«بيتار القدس»: «النادي الصهيونيّ النقيّ إلى الأبد»!

كتب أنس إبراهيم:

في العام ١٩٢٣ تأسّست حركة بيتار في لاتفيا؛ كانت حركة شبابيّة صهيونيّة برؤية تختلف عن التيّار الصهيونيّ السّائد آنذاك في عدّة نقاطٍ رئيسة. فقد روَّجت لنزعة توسّعيّة أكثر عدوانيّة تمثَّلت في السّعي إلى إقامة دولة يهوديّة على جانبيّ نهر الأردن، واتّخذت موقفاً عدائياً تجاه الاستعمار البريطانيّ في فلسطين، وكذلك تبنّت وجهات نظر مناهضة للاشتراكيّة. وفي العام ١٩٣٦، قام ديفيد هورن، الذي كان رئيساً لفرع بيتار المحلّي في القدس، بتجنيد بعض نشطاء الحركة لإنشاء نادى كرة القدم بيتار القدس، وقد انتمى كثيرون من هؤلاء إلى منظّمتي الإتسل وليحي الصهيونيّتين واللتين كانتا فاعلتين في نشاطاتٍ مسلّحة وإرهابيّة ضدّ أهدافٍ عربيّة وكذلك بريطانيّة في ذلك الوقت.

الخلفيّة الأيديولوجيّة

يعدُّ بيتار القدس أحد أكثر الأنديّة شعبيّة في إسرائيل إلى جانب مكابي حيفا ومكابي تل أبيب وهبوعيل تل أبيب؛ ومع ذلك يتميَّزُ عن هذه الأنديّة بصبغتهِ السّياسيّة اليمينيّة المتطرّفة التي كانت ولا تزال جزءاً أساسياً من ثقافة النّادي ومشجّعيه الرّياضيّة والسياسيّة. فغالباً ما يرتبط مشجّعو بيتار بالحركة الصهيونيّة التصحيحيّة والأحزاب التي تمثّلها كحزب الليكود الذي يعدُّ رئيسه، بنيامين نتنياهو، من أشدّ المؤيّدين لبيتار القدس.

يميلُ مشجّعو بيتار القدس إلى رؤية أنفسهم كـ«مُستضعفين إلى الأبد Underdogs forever»، وهو المصطلحُ الرّياضي الذي يُشيرُ إلى وضعيّة الفَريق غير المتكافئة مع الفرق الأخرى في الدوري الرّياضي، وهي وضعيّة تشكّلت خاصّة مع انتماء الفريق ومشجّعيه إلى التيّار اليميني المتطرّف الذي كان يمثّل الهامش السياسيّ في إسرائيل منذُ تأسيسها وقبل التأسيس بسنوات في ظلّ هيمنة مُطلقة لحزب العمل الإسرائيلي والتيّار الاشتراكي الصهيوني حتّى العام ١٩٧٧، عام الانقلاب الكبير في السّياسة الإسرائيليّة وكذلك الانقلاب في وضعيّة الفريق الرياضيّة. إلّا أنّ هناك خلفيّات أخرى اجتماعيّة واقتصاديّة ساعدت على تشكيل وجذب القاعدة الشعبيّة لبيتار القدس، والتي تشكّلت خلال خمسينيّات وستّينيات القرن الماضي مع وصول أعداد كبيرة من المستوطنين الشرقيّين «المزراحيين»، الذي هاجروا إلى إسرائيل بشكلٍ جماعيّ من الدول العربية والإسلاميّة. وقد وجد هؤلاء المستوطنون أنفسهم في وضعيّة اجتماعيّة واقتصاديّة دونيّة على النّقيض من اليهود الأوروبيين «الأشكناز»، الذي هيمنوا على البنى السياسيّة، الاقتصاديّة والسلطويّة في الدّولة خلال سنوات حكم المباي، أو حزب العمل. في تلك السنوات اجتذب بيتار القدس العديد من المزراحيين وتطوّرت ثقافة مشجّعي الفريق إلى نوع من المعارضة السياسيّة والثقافيّة للبُنى السلطويّة والاقتصاديّة القائمة. أمّا سياسيّاً، فقد ارتبط الفريق بحزب حيروت اليميني الذين كان حزباً شعبوياً مناهضاً للاشتراكيّة وملتزماً بالتوسّع الاستيطاني الاستعماري خارج حدود إسرائيل، وهو الاتّجاه الذي كان يمثّل تقاطعاً أيديولوجياً مع الأدبيّات السياسيّة الخاصّة بحركة بيتار قبل تأسيس دولة إسرائيل العام ١٩٤٨.

الانقلاب الكبير

لم يكن بيتار القدس فريقاً رياضياً هامّاً في إسرائيل حتّى العام ١٩٧٦ حين فاز بنهائي كأس الدّولة ضدّ مكابي تل أبيب. إلّا أنّ أهميّة بيتار كفريق يمينيّ متطرّف برزَت مع صعود اليمين الصهيونيّ إلى سدّة الحكم في إسرائيل بقيادة حزب الليكود بزعامة مناحيم بيغن الذي وضعَ حداً لحكم اليسار الإسرائيليّ الذي دام ٣٠ عاماً حتّى ذلك العام. وبالتوازي مع فترة رياضيّة ذهبيّة للفريق على مستوى البطولات الإسرائيليّة، كان هناك تصاعد في الخطاب العنصريّ والعرقيّ لمشجّعي بيتار القدس الذين مارسوا شكلاً من أشكال القوميّة الشوفينيّة العنصريّة، وكذلك شكلاً من أشكال «اليهوديّة الذّكوريّة»، أو يهوديّة العضلات، المصطلح الذي صاغه قبل قرنٍ تقريباً الزعيم الصهيوني ماكس نورداو. ويشير مصطلح نورداو إلى ضرورة تغيير الصّورة النمطيّة لليهودي الأوروبيّ الذي يعيش في الغيتو والذي غالباً ما يكون منكفئاً على نفسه، ضعيفاً، هزيلاً، نحيفاً بِلا أيّ بُنية عضليّة أو حتّى إرادة ذاتيّة لتغيير وضعه الاجتماعيّ والاقتصاديّ. كان رأيُ نورداو أنّ أولئك الذين وقعوا ضحايا لمعاداة السّاميّة التي كانت متفشّية في أوروبا آنذاك كانوا في الواقع ضحايا لحالة ذاتيّة تُدعى «الضّائقة اليهوديّة»، والتي تُشيرُ إلى اليهود الذين يسعون إلى عيش حياة فكريّة تدور حول مواضيع ميتافيزيقيّة لا يفهمها أحد وتجعلهم ضعفاء ومعزولين عن العالم. في المقابل، دعا نورداو إلى المزيد من الاهتمام بالرّياضة الجسديّة، والتّفكير في «يهوديّة العضلات» كحلّ جذري لمشكلة «اليهودي الضعيف»، وهي الرؤية التي يجسّدها مشجّعو نادي بيتار القدس بأكثر صورها المنحرفة، الشوفينيّة والعنصريّة، وتحديداً فرقة الألتراس (المتطرفين) المعروفة بـ«لا فاميليا La Familia».

ثمّة بعد تاريخيّ إضافيّ يجعلُ من العرب موضوعاً لهتافات مشجّعي نادي بيتار العنصريّة مثل «الموت للعرب»، «الموت للمسلمين»؛ وهي أنّ أكثريّة المشجعين المتعصّبين والمتطرّفين للنادي هم من نسل اليهود الشرقيين الذين تعود أصولهم إلى مجتمعات يهوديّة في الدول العربيّة في شمال أفريقيا والشّرق الأوسط. وفي مخيّلتهم هم لديهم صلة قديمة بالإسلام وبالعالم العربيّ، إلّا أنّها ليست صلة جيّدة، بل يفكّرون بأنفسهم كمضطهدين هاجروا من تلك البلاد إلى إسرائيل دولة اليهود والتي لا بدّ أن تكون فقط دولة لليهود وبالتّالي لا بدّ من تطهيرها من العرب والمسلمين. ذلك أحد أهمّ الأسباب التي جعلت من نادي بيتار القدس النّادي الإسرائيليّ الوحيد الذي لم يضمّ لاعباً عربياً إلى صفوفه من قبل، واللاعبين المسلمين الذين حاولت إدارة النّادي ضمّهم بين وقتٍ وآخر انتهت بطردهم مرّة أخرى في رضوخٍ مطلقٍ لإرادة مشجّعي النّادي وتحديداً فرقة «لا فاميليا» التي تمثّل الاتّجاه الأشدّ تطرّفاً وعنصريّة بين مشجّعين النادي.

ميليشيا اليمين المتطرّف

في صيف ٢٠٢٠ تصاعدت الاحتجاجات السياسيّة في القدس ضدّ بنيامين نتنياهو إلى تجمّعات أسبوعيّة بالآلاف ليلة السبت أمام مقرّ رئيس الحكومة الإسرائيليّة. وقد تصاعدت الاحتجاجات بصورةٍ أكبر عندما حاولت الشّرطة الإسرائيليّة قمعها وتفريق المتظاهرين، وفي النّهاية لجأ نتنياهو والليكود إلى مجموعة من مشجّعي كرة القدم، «لا فاميليا»، لتقديم عرض القوّة الخاصّة بهم في الشّارع. وعلى صفحته على الفيسبوك، كتب الناشط في الليكود آمنون بن عامي دعوة إلى ألتراس بيتار القدس قائلاً: «لا فاميليا، أنتم الدّواء ضدّ هؤلاء الفوضويين». في ذلك الوقت كانت المجموعة متاحة في ظلّ انتهاء الموسم الرياضيّ، وخلال عدّة ليالٍ في شهر تموز ٢٠٢٠، قامت المجموعة بمهاجمة المتظاهرين المناهضين لنتنياهو، وكانوا يغنّون: «هذه أرض إسرائيل، هذه هي الدولة اليهودية، أنا أكره كلّ العرب». لم يكن هجومهم منظّماً، بل كان سُعاراً خالصاً ضدّ كلّ شخصٍ لا يشبههم، ولا يغنّي مثلهم ويهاجم الجميع مثلهم. وفي إحدى الليالي طاردوا رجلاً فلسطينياً في سيارته، وقذفوا سيّارته بالحجارة، ثمّ أرغموه على الخروج من السيّارة وطاردوه سيراً على الأقدام بعدما قذفوا زجاجات حارقة على سيّارته. هدّدوا المتظاهرين الإسرائيليين ضدّ نتنياهو بالطّعن بالسكاكين، وقاموا بضرب رجلٍ ظنُّوا أنه فلسطينيّ لكنّه تبيّن أنّه يهوديّ، وكان أحد أعضاء «لا فاميليا» جندياً سابقاً في الجيش الإسرائيليّ، وكان يحملُ بكلّ فخرٍ بندقيّته العسكريّة في استعراضٍ للقوّة والإرهاب ضدّ كلّ من لا يشبههم.

رغم اختلاف موازين القوى في السياسة الإسرائيليّة، ورغم أنّ الفريق يعدُّ الآن الفريق غير الرسمي لليمين الإسرائيليّ الحاكم في إسرائيل، لا يزال مشجّعو الفريق يرون أنفسهم كـ«مستضعفين إلى الأبد».

أنشئت مجموعة «لا فاميليا» في العام ٢٠٠٥، ومثّلت الاتّجاه الأشدُّ تطرّفاً بين مشجّعي بيتار القدس، ويقدّر عدد الأعضاء الناشطين في المجموعة بالآلاف، إلّا أنّ أحداً لا يعرف على وجه الدقّة عددهم الدقيق. وللمجموعة سطوة هائلة على النّادي وإدارته التي حاولت العام ٢٠١٣ بطريقة ملتوية الإشارة إلى انتهاء مقاطعته العنصريّة للاعبين العرب من خلال التعاقد مع لاعبين شابّين مسلمين، ورغم أنّهما لم يكونا عرباً بل من الشيشان، رفضت «لا فاميليا» تعاقد النادي معهما، ورفع أعضاء المجموعة شعار: «بيتار: نقيّ إلى الأبد»، وقاموا بإشعال النار في غرفة تذكارات النادي، ورغم موقفه الحازم ضدّ المجموعة، حتّى رئيس النادي لم يصمد أمام طوفان العنصريّة والعرقيّة الكارهة للمجموعة ورحل بعد وقتٍ قصيرٍ على رحيل اللاعبين الشابّين المسلمين.

ما بين ألتراس الدّولة وألتراس ضدّ الدّولة

يُشيرُ مصطلح الألتراس إلى مجموعة واسعة من المشجّعين على درجة عالية من التنظيم، التي عادة ما تدخلُ في اشتباكات مع الشّرطة أو مع ألتراس الفرق الأخرى المعارضة. والقاسمُ المشترك بينهم في جميع أنحاء العالم هو هويّاتهم المتماسكة؛ فحتّى لو كانت لديهم عائلة أو وظائف يوميّة، فمن المرجّح أن يعرّف هؤلاء عن أنفسهم من خلال ولائهم الرياضيّ على أنّهم ألتراس. وفي القلب من هذه المجموعات عادة ما تكون هناك مجموعة فرعيّة أشدُّ تعصُّباً وتطرُّفاً وأكثرُ عنفاً، تُسمّى بالهوليغانزيم، وهو المصطلح الذي يعني السّلوك العنيف وصناعة المشاكل. وتُسمّي جماعات الهوليغانيزم نفسها بالـ«Firms»، وهي الكلمة العامية الإنكليزيّة التي تعني «عصابات إجراميّة»، والغاية وراء تجمّعات الهوليغانيزم في كرة القدم هي إيقاع أكبر ضرر ممكن بالخصم. هي ممارسة شائعة في كرة القدم في العالم كلّه، وتتمثّل في وجود المئات وأحياناً آلاف الرجال المنظمين جيداً ولديهم دراية بأساليب القتال، الذين يتجمّعون أسبوعاً بعد أسبوعٍ خارج مباريات كرة القدم ويعرفون جيّداً كيف يتعاملون مع عنف الشّرطة وقمعها، تقريباً كإدمانٍ أسبوعيّ لا بدّ منه.

تاريخياً كان الألتراس مناهضين للسلطة، أيّ سُلطة، وعادة ما كان شعارهم هو «كلُّ الشّرطة أوغاد»؛ أشبه بإيمان جمعي أو أيديولوجيا جمعيّة تتمحور حول فكرة واحدة أساسيّة: «نحنُ ضدّ الشّرطة. ضدّ الحكومة». وهناك العديد من الأمثلة في التاريخ الحديث التي يظهر فيها الألتراس معارضاً ومنخرطاً في الاحتجاجات الشعبيّة ضدّ الحكومات، مثل مصر وأوكرانيا خلال انتفاضة العام ٢٠١٤ وكذلك تركيا خلال احتجاجات حديقة جيزي؛ كلُّها شهدت خروج مشجّعي كرة القدم إلى الشوارع للتحالف مع المتظاهرين ضدّ قمع السّلطة والشّرطة.

إلّا أنّ صعود الأحزاب الشعبويّة إلى السُّلطة في أوروبا الوسطى والشّرقيّة، أدّى إلى انحراف في ثقافة الألتراس الذين وجَدوا، أو دُفِعوا ليجدوا سبباً من أسباب العداء مع المهاجرين والأقلّيات وكذلك مجتمعات المثليين. بطريقةٍ ما، مثّل الألتراس الهامش المُستعضف، كما مثّله ألتراس بيتار القدس، في صراعٍ مع الدّولة والبنى السياسيّة المهيمنة لعقودٍ طويلة، إلّا أنّ التحوّلات السياسيّة الأخيرة خلال العقدين المنصرمين، والتي تمثّلت في تبنّي الأحزاب السياسيّة الشعبويّة اليمينيّة المتطرّفة لشعارات الألتراس اليميني الذي كان ذات يومٍ يمثّل الهامش المنبوذ، مكّنت الألتراس من الشّعور بأنّ العالم الذي لم يكن عالمهم من قبل، هو عالمهم الآن، ما مكّنهم من التوغُّش واحتلال الشّوارع ضدّ المتظاهرين، الأقلّيات، الأعراق المختلفة، المهاجرين، المثليين، وكلّ من هو مختلف كانوه هم يوماً – مثّل بيتار القدس قديماً الجماعة الهامشيّة في المجتمع الإسرائيليّ كالمزراحيين، إلّا أنّ هذه الجماعات بأيديولوجيّتها اليمينيّة المتطرّفة هي المهيمنة الآن على تيّار السياسة في إسرائيل. وبعد أن كان ألتراس بيتار القدس مجموعة من الفوضويين المتطرّفين، أصبحوا الآن أداة الحكومة الإسرائيليّة بالنّيابة لقمع المتظاهرين السياسيين ضدّ الحكومة والطبقة السياسية الحاكمة.

فريق «ترامب بيتار القدس» أو فريق اليهود المنسيين

يُشيرُ بعض علماء الاجتماع الإسرائيليين إلى أنّ هناك خلفيّات أخرى تدفَعُ إلى تطرُّف متشدّد من قبل المزراحيين المؤيّدين لبيتار القدس ضدّ العرب إلى درجة مَخوَرة هويّة الألتراس حول كراهية العرب تحديداً والإصرار على نقاء النادي عرقياً. يرى البعض أنّ المزراحيين يتنافسون مع العرب على نفس الوظائف منخفضة الأجر، وآخرون يعتقدون أنّه في جوّ سياسيّ مشحون في مدينة القدس حيثُ توصم الهويات العربيّات ويميّز ضدّ العرب، يشعر المزراحيون بالحاجة إلى رفض العناصر العربيّة بدرجة أشدُّ من بقيّة التيارات السياسيّة في القدس وفي إسرائيل عموماً. ففي الوقت نفسه، هناك أندية كرة قدم أخرى مثل بني يهودا وهبوعيل بئر السبع ولديها قاعدة جماهيريّة كبيرة وكانت تعاقدت مع لاعبين عرب من قبل ولم ينظم مشجعوهم المزراحيون تظاهرات لمنع ضمّهم على العكس من مشجّعي بيتار القدس.

وربّما يكون السبب الأساس وراء كراهية المزراحيين في القدس تحديداً للعرب، هو شعورهم السّابق والحاليّ بالتهميش في إطار المجتمع الإسرائيليّ وبناه السياسيّة والاقتصاديّة، الأمر الذي ينعكس على علاقة المزراحيين بالعرب الذين ينافسوهم على الوظائف والفرص الاقتصاديّة، إضافة إلى البعد التاريخيّ الذي يجعل من عداء العرب الشّديد علامَة تعريف سياسيّة للمزراحيين تميّزهم عن التيارات الصهيونيّة الأخرى في إسرائيل.

بعد قرار دونالد ترامب نقل السّفارة الأميركيّة إلى القدس، أعلن نادي بيتار القدس عن نيّته تغيير اسمه إلى «بيتار ترامب القدس»، كإيماء تقدير من قبل إدارة الفريق وبعض مشجّعيه. وبالنّسبة للبعض، فليست هناك مفاجأة كبيرة حول هذا القرار، ذلك أنّ القاعدة الشعبيّة لبيتار القدس تتشابه مع قاعدة ترامب الشعبيّة التي تشعرُ هي الأخرى بالتهميش السياسيّ والثقافيّ، أو كما يصفهم ترامب بـ«رجال ونساء البلاد المنسيّون»، مثلما يصفُ بيتار نفسه بفريق اليهود المنسيّين.

قبل أسبوع من أوّل حصّة تدريبيّة لفريق بيتار القدس بعد الإعلان عن شراء الفريق من قبل مجموعة إماراتيّة، قامت مجموعة من أعضاء فرقة «لا فاميليا» برشّ شعارات معادية للعرب على الجدران.

وخلال حديثه مع الغارديان البريطانيّة، قال أحد أعضاء المجموعة إنّ بيع حصّة من الفريق للعرب لا يعدُّ تهديداً فقط ليهوديّة النادي بل ليهوديّة مدينة القدس بأكملها. وربّما ما لا يعرفه ناشطُ «لا فاميليا»، أو يعرفه، لا فرق، أنّ التوجّه الإماراتي لشراء بيتار القدس على وجه التحديد، أشدُّ الأندية تطرُّفاً وعنصرية ضدّ العرب، لا يعدُّ بالمفاجأة، بل من المنطقيّ الافتراض أنّ النادي الذي يمثّل أقصى اليمين والتوجّهات الشعبويّة المتطرّفة سيكون الوجهة المفضّلة لدولة تُناقض أيّ خطاب إنسانيّ، ديمقراطيّ، حقوقيّ أو وطنيّ – إن كان ذلك أصلاً جزءاً من منطق خطابها السياسيّ. وفي الواقع، من الصّعب تصوّر أن صفقة الشراء هي تهديد للطابع اليهوديّ للمدينة المقدّسة. وما لا يعرفه الشّيخ الإماراتيّ، أو ربما يعرفه، أنّه لن يكون مقبولاً ولو تحوّل إلى اليهوديّة، ولعلّ من السُّخرية بمكان أنّ يكون التطرُّف الصهيونيّ هو العائقُ الأخير والأكثر صلابة ضدّ موجات التطبيع الخليجيّة مع إسرائيل.

من وقفة تضامنية مع إسرائيل لعناصر في «مناهضو ألمانيا الألمان».

حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» ودعم إسرائيل المطلق

كتب عبد القادر عزّام:

حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» (Antideutsche) هي واحدة من حركات اليسار الراديكالي الألماني ولكنها تتميز عن غيرها من حركات اليسار الألماني والعالمي الأخرى بدعمها المطلق وغير المشروط لإسرائيل ولسياساتها بدون أية تحفظات على سياسات الاحتلال الإسرائيلي الكولونيالية والقمعية. وبلغة اليسار الشيوعي، يتغاضى دعم حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» المطلق هذا لإسرائيل عن عنصرية الدولة الإسرائيلية وعن دورها العدواني في المنطقة. بالفعل، تبرز مفردات المعجم اليساري هذه موقع هذه الحركة على خارطة اليسار الألماني والعالمي بخصوصيته واستثنائيته.

بالنظر إلى سير هذا الدعم الأعمى لإسرائيل القادم من أقصى اليسار- منطلقا من دوافع تخص تاريخ ألمانيا نفسه في القرن العشرين- بالتوازي مع الدعم اليميني للحركة الأفينجلية الأميركية لإسرائيل ولسياساتها الاستيطانية على وجه الخصوص- انطلاقا من دوافع مسيانية أفينجلية بحتة- يجدر بنا الالتفات إلى قراءة لهذه الحركة على الرغم من صغر حجمها وتأثيرها الضئيل على المستويين الشعبي والرسمي الألمانيين. تشكّل هذه القراءة، أولا، نافذة للإطلال من خلال مثل هذه الحالة الشاذة لحركة «مناهضو ألمانيا الألمان» على قلب مشهد بلورة القومية الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد توحيد المانيا، عامةً. ثانيا، تمنحنا هذه القراءة إطلالة من نوع آخر على مجمل العلاقات الألمانية مع إسرائيل والفلسطينيين، وكذلك على الموقع الذي أعدّته هذه التركيبة المعقدة بخصوصياتها للقضية الفلسطينية.

سأقوم فيما يلي بتقديم لحركة «مناهضو ألمانيا الألمان» في سياق التطورات الدقيقة التي رافقت قيامها وتطوّرها منذ سقوط المعسكر الاشتراكي، وذلك على مستوى اليسار الراديكالي الألماني ومناهضته لإسرائيل كمشروع إمبريالي- استعماري بالتوازي مع تضامنه مع حركة التحرر الفلسطينية، وعلى المستوى السياسي الشرق أوسطي. ومن ثم، سأقدم شرحا قصيرا للمرجعية المفاهيمية للحركة، قبل أن أنتقل إلى تقييمها والوقوف على إسقاطاتها على حركة التحرر الفلسطينية.

اليسار الأممي/ الألماني: مناهضة إسرائيل كمشروع إمبريالي- استعماري والتضامن مع حركة التحرر الفلسطينية

تعتبر النظرية الماركسية - اللينينية الكلاسيكية الإمبريالية أعلى درجات الرأسمالية. وبحسبها تسعى الدول الرأسمالية إلى تأمين المواد الخام الرخيصة لصناعاتها وأسواق جديدة لمنتجاتها، وهو الأمر الذي يقودها إلى استعمار شعوب العالم وإلى الحروب فيما بينها. وعلى هذا الأساس، تقف حركات اليسار الشيوعية الأممية والمناهضة للإمبريالية، من جهة، متضامنة مع مختلف حركات التحرر الوطني للشعوب المستعمَرة في سعيها للتحرر من الاستعمار فيما هي تحاول شق طريقها من خلال الدولة القومية نحو بناء مجتمع اشتراكي جديد. أما في المقابل فتظل حركات اليسار الأممية مناهضة للقوى الإمبريالية ولحلفائها من القوى والأنظمة الرجعية التي تقف عقبة أمام تقدم قوى التحرر نحو الاشتراكية. وينطبق الأمر بالطبع على فهم إسرائيل كذراع للإمبريالية الفرنسية والبريطانية ومن بعدها للإمبريالية الأميركية الأمر الذي يجعل منها قوة استعمارية، تناهضها من الطرف الآخر الدول العربية التقدمية التي سلّحها الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر الوطني الفلسطينية التي قادتها منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها، وفازت بدعم وتضامن حركات اليسار الألماني الراديكالية منذ ستينيات القرن الماضي.

بروز حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» في أوساط اليسار الراديكالي الألماني

بزغ نقد مفهوم معاداة الإمبريالية وظهور الحركات المضادة له في صفوف اليسار الراديكالي بعد انهيار المعسكر الاشتراكي لأول مرة. فبالنسبة لمجموعة من الراديكاليين اليساريين لم يعد اعتبار الموقف الشيوعي الأرثوذكسي للنظام النازي من حيث كونه عبارة عن ديكتاتورية تخدم المكونات الأكثر عدوانية من الرأسمالية كافياً، وذلك بسبب تجاهله للمكوّن العنصري المعادي للسامية على وجه الخصوص في النازية. وعندما لاحت إعادة توحيد ألمانيا في الأجندة السياسية خلال ١٩٨٩-١٩٩٠، أخذت بالتشكّل مجموعات «معادية لألمانيا» أو «معادية للقومية» تخشى تحوّل ألمانيا الموحدة إلى «الرايخ الرابع». لقد اعتقدت هذه المجموعات بأن هجوما إمبرياليا وحرب إبادة ضد المجموعات العرقية الأجنبية سيتبع سعي الألمان نحو إعادة توحيد البلاد لا محالة. لكن لا يمكننا الحسم ههنا إذا ما كان هذا اعتقاد قد تولّد عند هذه الجماعات نتيجة لاعتبارها أن هذه الآلية ناجمة عن إرث تاريخي-ثقافي ألماني أو وحتى عن عيب جيني-بيولوجي عند الألمان. وفي جميع الأحوال، وفي عام ١٩٩٠، حمل التحالف المسمّى «اليسار الراديكالي» الشعار «لا لألمانيا أبدا» مطالبا بالتخلي عن الوحدة، وبحل الشعب الألماني إلى مجتمع متعدد الثقافات. وفيما بعد ذلك، اتخذت الإهاجة التحريضية «المناهضة للألمان» نزعات غريبة. فعلى سبيل المثال، تسببت الجماعات «المناهضة لألمانيا» بإثارة الغضب خلال إحياء ذكرى قصف دريسدن في ربيع العام ١٩٤٥ لاستخدامها شعارات مثل «لا تذرفوا الدموع على درسدن» و «الجناة الألمان ليسوا ضحايا» واستخدامها حتى الشعار «هاريس – اقصف من جديد» («Bomber-Harris - do it again»)، في اشارة إلى السير آرثر هاريس، الضابط الرئيس في قيادة القصف الجوي للقوات الجوية أثناء حملة القصف الإستراتيجي الأنجلو-أميركي ضد ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية.

إلى جانب هذا المصدر التكويني لـ«مناهضو ألمانيا الألمان» نلقى مصدرا ثانيا لمواقف هذه الحركة والذي كان قد تكوّن على خلفية الغضب الناجم عن لامبالاة «متظاهري السلام» من اليساريين الراديكاليين حيال هجمات الصواريخ العراقية على إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى في شتاء ١٩٩١. فقد قام جزء من «الرابطة الشيوعية» المنهارة في المجلة الشهرية اليسارية الراديكالية «كونكريت» بتبني موقف «عدواني حربي» يفيد بدفاعهم عن العمل العسكري للولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق انطلاقا من موقف مؤيد لإسرائيل ومعادٍ للفاشية. وبهذا رفضت هذه المجموعة مفهوم «معاداة الإمبريالية» اليساري التقليدي من حيث جانبه «المعادي للصهيونية». وفي السنوات التي تلت ذلك تطورت الجماعات «المعادية لألمانيا» و«المعادية للقومية» في صفوف الماركسيين الاستقلاليين (Autonomen) بشكل خاص. وعلى الرغم من توجهات هذه الجماعات المؤيدة لإسرائيل فقد ظلت تصّر على التأكيد على أهداف اليسار الراديكالي وإنّما بنغمات جديدة وغير مألوفة. فبحسبهم تنحو الظروف السائدة في الدول الإسلامية نحو تطوّر للديمقراطية الرأسمالية الغربية، وهو الأمر الذي يمثل شرطا مسبقا وضروريا لتأسيس الشيوعية في وقت لاحق. أما إسرائيل، وبصفتها ملجأ للناجين من الهولوكوست، فعبارة عن محاولة من طرف اليهود لتحقيق الشيوعية وهم على قيد الحياة. وتتمة لذلك، أدت العمليات العسكرية الفلسطينية في نهاية عام ٢٠٠٠ وخلال الانتفاضة الثانية ضد المدنيين الإسرائيليين إلى تصاعد حدة التهييج المناهض لألمانيا. واستخدمت نشرة «البهاما» المرتبطة بالجماعات المناهضة لألمانيا تعبير «الفاشية الإسلامية» بصفتها مناهضة لأميركا ومناهضة للسامية. ومن ثم، اشتدت حدة الصراع بين «مناهضي ألمانيا» وبين «مناهضي الإمبريالية» بعد التدخل العسكري الأميركي- البريطاني ضد العراق في ربيع ٢٠٠٣ والذي تجلّى بتعارك أنصار الطرفين بالأيدي خلال «مظاهرات السلام» وهو الأمر الذي وقف من ورائه قيام نشطاء حركة مناهضي ألمانيا برفع العلمين الأميركي والإسرائيلي خلال هذه المظاهرات. وهكذا تمّ التعبير عن هذا الموقف الغريب كالتالي: «ألمانيا هي الشر، إذن إسرائيل هي الخير؛ العراق ضد إسرائيل، إذن صدام هو هتلر؛ الولايات المتحدة الأميركية ضد صدام، إذن الحرب هي النضال ضد الفاشية.» (Junge Welt، ١٨،١٠،٢٠٠٣).

منذ ذاك الوقت، تمايزت جماعة «المعادين لألمانيا» داخل اليسار الراديكالي في ألمانيا والمكونة من جناح «التضامن مع إسرائيل» غير المشروط ونشرتي «الباهاما» (Bahamas) و«عالم الغابة» (jungle world) ومعه مجموعات صغيرة أخرى تدور في فلكه. لقد تحوّل الانحياز الأعمى إلى جانب إسرائيل لهذه الحركة إلى هوس من نوع ما، والذي يقابله من الجهة الأخرى تصورات منغرسة بقوة لما تم تسميه «العصابات الإسلامية» كعدو. وبهذا لا تكلف حركة المناهضين لألمانيا نفسها عناء التمييز بين الإسلام والإسلاموية أبدا.

مناهضة ألمانيا: المرجعية المفاهيمية

كما قدّمنا، يعتبر «مناهضو ألمانيا الألمان» أنفسهم شيوعيين، وعلى هذا فإنهم يسندون آراءهم إلى نقد أيديولوجي مناهض لألمانيا والذي يتخذّ من ماركس أصلا أولا له، إلا أنهم، وبشكل خاص، يقفون على أرضية مسألة نقد الموضوع (Subjektkritik) في إطار فهم معين للجدل السلبي لأدورنو والذي يجعل من الفيتشية السلعية كما فسّرها أدورنو أساسا للقومية باعتبارها البنية الأيديولوجية لمعاداة السامية.

يعتمد أدورنو مفهوم الديالكتيك، مرورا بماركس، من هيغل. لكنه يعزف عن تعريفه الإيجابي، أي عن فهمه لحركة التناقضات التاريخية نحو تحييدها التصاعدي (نفي النفي) والوصول إلى نتيجة إيجابية هي غاية هذا التاريخ منذ لحظة تمظهره الأولى. يحرك الهولوكوست هذا العزوف: فغائية الديالكتيك الهيغلي تستشرف مستقبلا حتميا محددا وتعتبر أن «كل ما هو واقعي عقلاني»، أي أنها تسوّغ الواقع وتمنح شرعية للمعاناة الإنسانية بصفتها ضرورة تحتمها صيرورة التاريخ. نقدا ورفضا لهذه الغائية، يستبدل أدورنو ديالكتيك هيغل الإيجابي بالديالكتيك السلبي وهو ما يعني عمليا أن الضرورة تحكم المضي من الماضي إلى الحاضر ولكن المستقبل يظل مفتوحاً وغير محكوم لغائية التماثل. إذن، رفض الغائية الهيغلية هو رفض لفهم الهولوكوست في إطار غائية تاريخية تبرر تمثّل المعاناة الإنسانية في هذا الحدث الجلل، ومن هنا ينحت أدورنو الأمر الداعي إلى «توجيه الفكر والفعل حتى لا يعيد أوشفيتز نفسه». على هذا الأساس، وتأويلا للنظرية النقدية، سرعان ما تم إعادة تفسير نقد رأس المال كما لو كان نقدا لليهودية، التي ادعى النازيون بأنها جشع. وهكذا أمكن عمليا التطهر من جميع الصور السياسية لحملها في أصلها استحقاقات شمولية لدى عرض «معاداة السامية البنيوية» التي تحملها.

«مناهضو ألمانيا الألمان»: تقييم واسقاطات

حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» عبارة عن حركة صغيرة جدا وراديكالية في أوساط اليسار الراديكالي الألماني من حيث أعداد المنتمين إليها أو المتعاطفين معها. وقد قدّرت الدويتشة فيله العام ٢٠٠٦ حجم الحركة بأعداد تتراوح بين ٥٠٠ و٣٠٠٠ شخص فقط. وبحسب تقديرات أخرى فإن هذه الحركة بمثابة ظاهرة يمكن تحديد عدد أتباعها، فهي عبارة من مجموعات صغيرة بلا أتباع وإنما تكوّنها النخب فحسب. ومع ذلك، وإذا ما اعتمدنا التقييمات الألمانية للحركة فيمكن موافقتها على أن تأثير الحركة بمنظور ألماني يتجاوز المشهد اليساري الراديكالي. فمن منظور ألماني عام، يقف زخم هذا التيار اليساري الراديكالي الألماني في مواجهة مع الراديكالية اليسارية التقليدية موجها الأنظار إلى تاريخ الجريمة النازية وكاشفا عن المعايير المزدوجة الراسخة عند اليسار التقليدي بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان وذلك من خلال فصل الأخير بين «مناهضة الإمبريالية» و«مناهضة الفاشية» كما فصّلنا فيما سبق. فبالنسبة لوجهة النظر الألمانية السائدة، فإن الحضور الواضح للطابع العنصري المعادي للسامية في الأيديولوجية النازية من خلال أيديولوجية الحركة «المناهضة لألمانيا» لهو أمر يستحق التقدير، لأن تجاهل معاداة السامية يمثل بالنسبة له أحد أخطر الإخفاقات الأيديولوجية لـ«مناهضة الفاشية» عند اليسار الراديكالي. ومن جهة أخرى، نجد أن الربط غير المتناسب بين الإسلام وبين العنف الإسلاموي الذي تعتمده هذه الحركة يلقى نقدا واسعا على مستويات عدة نظرا إلى دوره في تعزيز العداء الجماعي للإسلام بشكل عام وللأقليات المسلمة في ألمانيا وأوروبا. وينطبق الأمر ذاته على ادعاء الحركة الذي ينص على أن «الألمان»، بما هم ألمان يمتلكون قدرة كامنة خاصة بهم على العنف المتطرف ضد الآخرين بسبب تأثيرات عقلية تاريخية وثقافية وجماعية، أو وحتى جينية. وفيما عدا ذلك، نلمس في التقييم الألماني الرسمي لهذه الحركة تعاطفا مع ما يسمى كشف أو حتى فضح هذه الحركة للعناصر المعادية للسامية في المواقف المعادية للصهيونية التي قد نجدها رائجة في أوساط اليسار الراديكالي التقليدي. كما نلقى في مثل هذا التقييم تفهما مبطنا لتعاطف الحركة مع إسرائيل في مقابل حركة التحرر الوطني الفلسطينية، من جهة اعتبار إسرائيل في نهاية المطاف ما يسمّى «الديمقراطية الوحيدة القائمة في الشرق الأوسط» التي تواجه «حركات إرهابية»- والتي يدعمها معسكر «مناهضي الإمبريالية» في اليسار الراديكالي الألماني التقليدي- كمثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس.

يشكّل ظهور التيار «المناهض لألمانيا» بأوجهه المختلفة أحد أكثر التطورات إثارة للاهتمام في صفوف اليسار الراديكالي الألماني منذ أمد بعيد. يبدو للمراقب الألماني أن الأطراف الفاعلة داخل هذه الحركة وكأنها تقف على أرضية الخط الفاصل بين المشاركة في الديمقراطية الألمانية لأجل التضامن مع العالم الثالث وبين مناهضة التطرف اليميني/ معاداة السامية، والتي كان اليسار الراديكالي من قبل قد قام بفصلها إلى الجزأين: «مناهضة الإمبريالية» من جهة و«مناهضة الفاشية» من جهة أخرى.

أما من وجهة نظرنا، فيمثل صعود هذه الحركة في أوساط اليسار الراديكالي تعبيرا عن الأزمة الجذرية التي وقع فيها اليسار العالمي، والأوروبي خصوصا، منذ سقوط المعسكر الاشتراكي وحتى اليوم، لتشكّل بذلك تحديا كبيرا أمام فهمنا لحركة التضامن، أو «معاداة الإمبريالية»، مع حركة التحرر الفلسطيني، أو وبالأصح ما تبقى منها، نحو إعادة تخيّلها وكتابتها بصورة تخرجها سالمة من سطوة تعريفات المركزية الأوروبية عليها.

ينبع التحدّي الذي يضعه صعود حركة مثل حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» أمام القضية الفلسطينية من جهة التضامن الأوروبي معها من وقوع القضية الفلسطينية في منطقة الحد الفاصل بين تعريفات اليسار الراديكالي الأوروبي لمنطقة مناهضة الفاشية، أو أوروبا/الغرب، ولمنطقة مناهضة الإمبريالية، أو العالم الثالث. يمكننا تعريف السؤال الذي تطرحه هذه التعريفات التي تقسّم العالم، وكأنما وبشكل طبيعي، إلى أوروبا/الغرب المركز وإلى البقية/الهوامش، كالتالي: هل تقع المسألة اليهودية/الهولوكوست في النطاق الأوروبي فقط، هو نطاق مناهضة الفاشية، أم أنها تقع خارجه (أيضا)، أي في نطاق مناهضة الإمبريالية، الذي تحدده، فيما لو عدنا إلى معجم اليسار الكلاسيكي الذي افتتحنا به حديثنا هذا، حدود أسواق الدول الرأسمالية ومصادر مواده الخام في المستعمرات الواقعة خارج حدود الدول الرأسمالية الأوروبية؟ أو، وبلسان آخر، هل الهولوكوست عبارة عن حدث أوروبي/فاشي فقط أم أنه يجنح نحو الخارج، نحو تخوم الفعل الإمبريالي في المستعمرات؟ بصدد هذا السؤال، فكأن حركة «مناهضو ألمانيا الألمان»، ومثلها حكومات وأحزاب وحركات ومثقفين في أوروبا، تخلط الحابل بالنابل وتنحو بالمسألة اليهودية متجاوزة حدود أوروبا، التي رسّمها اليسار الأوروبي التقليدي من قبل بصفتها الحدود بين مناهضة الفاشية ومناهضة الامبريالية، نحو فلسطين التاريخية، أي نحو القضية الفلسطينية. إذن، وبالنظر إلى تاريخ الهولوكوست ودوره في الفهم الذاتي الإسرائيلي وذاك الألماني وتداخلاتهما فيما بعد الحرب العالمية الثانية يصبح الحق الفلسطيني محكوما لعمليات التكوين والتحوير الحاصلة لدى هذين الفهمين الذاتيين، ويصبح مشدودا للدوران في مداريهما وكأنما بمحض الصدفة. باختصار، تظل مواقف حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» الداعمة لإسرائيل، وغيرها، محكومة لحساسيات ألمانية بحتة، وتمثّل بالنظر إلى مجمل العلاقات الألمانية- الإسرائيلية حجر الأساس في تكوين الهويتين القومية الألمانية والألمانية الغربية بعد الحرب العالمية الثانية. لا يسعنا في هذا المقام الوقوف على تفاصيل واسقاطات مثل هذا التكوين. لكن يجدر بنا التذكّر أن هذا هو السبب الذي دفعني في تقديمي أعلاه إلى ذكر التوازي البنيوي القائم بين تعاطف حركة «مناهضو ألمانيا الألمان» وبين الدعم اليميني للحركة الأفينجلية الأميركية لإسرائيل، وشتان ما بينهما، من حيث كونهما يعتمدان فهما كونيا كاملا يضع كل واحد منهما في المركز ويجعل من المشروع الصهيوني امتدادا لهذا المركز بشكل يجعل الوجود الفلسطيني زائدا أو غير ذي أهمية من وجهة نظر حتمية تاريخية كونية دينية (أفينجلية) وحتمية مثلها مُعلمنة (ماركسية- يسارية). من هذا المنظور، يبدو وكأنّ التحدّي الذي تطرحه هاتان الحركتان، معا وكلا على حدة، يتلخص بمهمة ملقاة على الوعي والوجود الفلسطينيين اليوم مفادها ترميم بقايا مشروع التحرر الوطني الفلسطيني- الذي هشّمته وهمّشته إسقاطات أفول المعسكر الاشتراكي كما فعلت باليسار الراديكالي الألماني والعالمي التقليدي- من خلال الخروج الآمن من إملاءات «الوجود بالصدفة» إلى «الوجود بالقوة»، وهو الأمر الذي يقضي، فكريا على الأقل، بالعزوف عمّا تقدّم وباد من مفاهيم مناهضة الفاشية ومناهضة الإمبريالية وما بينهما من مسافة، وتوديع أخير لمنطق المناهضة كما يسطره ديالكتيك أدورنو السلبي.

مصادر:

Antideutsche: https://kulturkritik.net/begriffe/begr_txt.php?lex=antideutsche

«Antiimperialistische» und «antideutsche» Strömungen im deutschen Linksextremismus: https://www.bpb.de/politik/extremismus/linksextremismus/33626/antideutsche-und-antiimperialisten

https://antideutsch.org/

http://www.cafecritique.priv.at/antideutsch.html

Kurz, Robert, Die antideutsche Ideologie. Vom Antifaschismus zum Krisenimperialismus: Kritik des neuesten linksdeutschen Sektenwesens in seinen theoretischen Propheten. Unrast, Münster 2003.

Hanloser, Gerhard (Hrsg.), „Sie warn die Antideutschesten der deutschen Linken". Zu Geschichte, Kritik und Zukunft antideutscher Politik. Unrast, Münster 2004.

جبل من القمامة قرب تل أبيب.

دراسة جديدة: قصور إسرائيلي في معالجة النفايات بمعايير بيئيّة!

كتب هشام نفاع:

أظهرت دراسة أعدها مركز الأبحاث والمعلومات في الكنيست الإسرائيلي وعُرضت أمام لجنة الداخلية وحماية البيئة البرلمانية، في أواسط الشهر الماضي، أن الأموال التي تراكمت في «صندوق الحفاظ على النظافة»، التابع لوزارة جودة البيئة، في نهاية العام ٢٠١٩ قد بلغت ٢,٧٥ مليار شيكل. وهو ما وصفته اللجنة البرلمانية بأنه: «أمر غير معقول بقاء أكثر من مليارَي شيكل في الصندوق بينما الدولة تعاني من الأوساخ ونحن نغرق في الزبالة».

تمت إقامة هذا الصندوق بموجب قانون النظافة للعام ١٩٨٤. في البداية، كانت عائداته ناتجة بشكل أساس عن الغرامات والعقوبات وقانون الودائع. اعتباراً من النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، تم فرض ضريبة على مكبّات النفايات في جميع أنحاء البلاد، ومنذ ذلك الحين بات دخل الصندوق الرئيس يعود إلى الضريبة المفروضة على مكبات النفايات.

يتضح في الدراسة أن هناك زيادة حادة في إيرادات الصندوق وأنشطته. وتظهر البيانات المالية للصندوق أن مصروفاته أقل بكثير من إيراداته، وأن هناك فائضاً سنوياً جارياً يؤدي إلى زيادة رصيد أموال الصندوق، دون أن يتم استثمارها لتحقيق أهداف إقامة الصندوق نفسه. وبحسب مديريه في السنوات السابقة، فإن معدل استخدام المصروفات السنوية من إجمالي دخل الصندوق منخفض (٤٣,٩٪ في ٢٠١٨ و٣٧,٥٪ في ٢٠١٩). الجانب المتعلق بالجمهور ومصلحته العامة في هذه المعطيات مرتبط بعدم قدرة الصندوق على إنفاق ميزانيته لتحقيق أهداف متعلقة بجودة البيئة، وعلى نحو خاص إعادة تدوير النفايات.

بحث: في القرن الماضي تَضَاعَف إنتاج النفايات عشر مرات

كتبت مجلة «نيتشر» العلمية المرموقة في أحد مقالاتها، قبل بضع سنوات: النفايات الصلبة ـ الأشياء التي نسقطها بمزلق القمامة في البنايات، أو تُهمَل بمواقع العمل، أو تُوضَع على الرصيف أسبوعيّاً ـ هي منتَج جانبي مذهل للحضارة. فالشخص الأميركي المتوسط يرمي ما يعادل وزنه من القمامة شهريّاً. وعندما تؤدي إدارة النفايات عملها بصورة جيدة؛ فإن هذا الموضوع لا يشغلنا كثيراً، إذ يكون بعيداً عن أذهاننا، حيث يتم بسرعة في الغالب؛ فلا نلتفت إليه. تُجمَع المواد المهمَلة، وبعضها يعاد تدويره أو يصبح سماداً، ومعظمها يُدفن بالمِكَبّات، أو يُحرَق؛ فيصبح رماداً. لكنّ المشهد العالمي للنفايات يبدو مقلقاً. في القرن الماضي، وبينما ازداد عدد سكان العالم، وأصبحوا أغنى وأكثر ميلاً إلى الحَضَر، تَضَاعَف إنتاج النفايات عشر مرات. وبحلول العام ٢٠٢٥، سوف يتضاعف إنتاج النفايات مرة أخرى. لقد أصبح إنتاج القمامة أسرع من ملوّثات البيئة الأخرى، بما فيها غازات الاحتباس الحراري، كما تملأ نفايات البلاستيك محيطات وأنهار العالم، مسبِّبَةً فيضانات في مدن العالم النامي. وإدارة النفايات الصلبة تشكّل واحدةً من أكبر التكاليف بموازنة البلديات.

وأكّدت تحت عنوان «البيئة: يجب وقْف نمو معدَّلات النفايات في هذا القرن»: تمثّل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) مجتمعةً أكبر مولّد للنفايات، إذ تنتج حوالي ١,٧٥ مليون طن يومياً. ويُتوقَّع أن يزيد هذا المعدَّل حتى العام ٢٠٥٠، نظراً إلى نمو سكان الحَضَر، ثم يُتوقَّع أن يتراجع ببطء، حين تدفع تطورات علم وتقنية المواد إلى إنتاج منتجات أصغر وأخف وزناً، وأكفأ استخداماً للموارد.

ارتباطاً بهذه النقطة، فوفقاً لبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، بلغ إنتاج النفايات البلدية في إسرائيل في العام ٢٠١٨ نحو ٦٧٥ كغم للفرد، بزيادة ٢٨,٧٪ عن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و٣٦,٨٪ عن الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). بينما بلغ معدل التخلص من النفايات البلدية في إسرائيل بواسطة دفنها عام ٢٠١٨ نحو ٧٧,٦٪. مقارنة بنسبة ٣٩,٣٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و٢٨,٢٪ في الدول الأوروبية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تقصير في استغلال دخل «الصندوق» لصالح أهداف حددها القانون

معنى المعطيات الواردة أعلاه هو أن إسرائيل تنتج كميات أكثر من النفايات، تدفن القسم الأكبر منها، وتعيد تدوير قسم قليل منها فقط قياساً بدول أخرى، تشكل مرجعية للمقارنة معها بنظر السلطات الإسرائيلية. ترتبط هذه النقطة بصندوق الحفاظ على النظافة، لأنه تم تحديد الغرض الشامل للصندوق في قانون النظافة كالتالي: «تركيز التدابير المالية للحفاظ على الجودة المناسبة للبيئة، بما في ذلك الحفاظ على النظافة، ومنع إلقاء النفايات ومعالجتها، وإعادة التدوير، والوقاية من المخاطر، ومنع اللافتات غير القانونية والمخالفات بموجب قانون المواد الخطرة، وحماية البيئة وإعادة التأهيل، والحد من مخاطر مادة الإسبست ومكاره الغبار». من هنا، يطرح الفائض المالي المتراكم في الصندوق أسئلة حول تقصير في استغلاله لصالح أهداف ينص عليها القانون في شأن الحفاظ على جودة البيئة.

ميزانية الصندوق هي جزء من ميزانية وزارة حماية البيئة لكنها تدار بشكل منفصل عنها بصيغة اقتصاد مغلق، بحيث يتم تمويل نفقات الصندوق من دخله، وفي نهاية كل عام يتم تحويل الرصيد غير المستخدم إلى العام المقبل. يمتلك الصندوق أربعة حسابات مُدارة بشكل منفصل: حساب ضريبة طمر النفايات (المكبّات) وحساب عام وحساب إيداع وحساب أكياس. من البيانات التي توردها الدراسة يمكن ملاحظة أنه في نهاية العام ٢٠١٩ كان لدى الصندوق رصيد يبلغ حوالي ٢,٧٥ مليار شيكل، ما يقرب ٩٥٪ منها كان في حساب الضريبة على المكبات.

مطلع تموز ٢٠٠٧، دخل التعديل رقم ٩ لقانون النظافة للعام ١٩٨٤ حيز التنفيذ، والذي يتم بموجبه فرض ضريبة على مكبّات طمر النفايات في جميع أنحاء البلاد، وأن يتم توجيه هذا الدخل إلى حساب ضريبة المكبات في صندوق الحفاظ على النظافة لتحقيق أهدافه. وعدّد منها: إعادة الاستخدام وإعادة التدوير وإنتاج الطاقة، من خلال زيادة تكلفة استخدام المكبات من جهة، واستخدام عائدات الضريبة من قبل الصندوق لتشجيع وتحفيز طرق المعالجة البديلة، وتخصيص الإنفاق على الأموال التي تتم جبايتها من المكبات لأغراض التنمية بشكل أساس.

تم في العام ٢٠١٨ وضع خطة إستراتيجية لمعالجة النفايات بحلول العام ٢٠٣٠، قدمتها وزارة جودة البيئة وأقرتها الحكومة. أهداف الخطة الوصول إلى النسب التالية من النفايات الناتجة عموماً:

- إعادة التدوير بنسبة ٥١٪ واستخراج الطاقة ٢٣٪ وطمر النفايات ٢٦٪ (مقارنة بطمر ٧٦٪ من النفايات في ٢٠١٨).
- تنجيع سوق النفايات ومعالجة النفايات على المستوى الإقليمي.
- تحسين الخدمة العامة وتقليل التلوث والمخاطر البيئية.

صادقت إدارة صندوق النظافة على إطار موازنة بقيمة ٤,١٤ مليار شيكل من ميزانية الصندوق لتنفيذ الخطة الاستراتيجية

كانت المعطيات في الواقع كالتالي: ٢,٨ مليار شيكل (٦٧,٧٪) خُصصت لبناء مرافق ترميم الطاقة، حوالي ٤٠٠ مليون شيكل (٩,٧٪) لبناء مرافق معالجة إضافية، حوالي ٣٠٠ مليون شيكل (٧,٢٪) لتعزيز عملية الفرز ونحو ٢٤٠ مليون شيكل (٥,٨٪) لبناء مرافق إجراء الفرز. تشير الدراسة إلى أن الوزارة تدرس حالياً تغيير الخطة بحيث تزداد حصة الميزانية المخصصة لإعادة تدوير النفايات على حساب استخدامها لإنتاج الطاقة.

مشروع مشترك لهيئات حكومية وأكاديمية ومدنيّة

كتبت وزارة البيئة على موقعها، في مقال يعود إلى العام ٢٠١٩، أنه بالانتقال إلى الاقتصاد منخفض التلويث والمنافس حتى العام ٢٠٥٠ قامت الوزارة بالمبادرة لمشروع مشترك لعدد من الهيئات الحكومية والعامّة في قطاعات المواصلات والصناعة وتخطيط المراكز السكانية والمناطق المفتوحة. يهدف المشروع إلى تغيير مبادئ تخطيط البنية التحتية وزيادة كفاءة استهلاك الطاقة والموارد الأخرى مع أقل تلويث ممكن للبيئة وتخفيض إنتاج النفايات والمخلفات، من خلال زيادة التنسيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الأكاديمي والقطاع المدني. يشترك في وضع المشروع كل من وزارة البيئة والمعهد الإسرائيلي للديمقراطية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووزارات الطاقة والمواصلات والاقتصاد وإدارة التخطيط القطرية. وتقوم هذه المؤسسات بإقامة الطواقم المهنية لوضع الأهداف والمشروع التطبيقي.

تحت بند «مراحل المشروع» تعترف الوزارة بأن النفايات في إسرائيل تزيد بنسبة ٢٠٪ عن متوسط النفايات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. نسبة طمر النفايات في إسرائيل هي أعلى نسبة بين هذه الدول وتصل إلى ٨٠٪ من مجمل النفايات. وأشارت في مضمار الصناعة أيضاً إلى تشجيع الصناعة قليلة الكربون ذات القدرة التنافسية مع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري. وتدوير جميع أنواع النفايات والمخلفات مع التخفيض البارز في المواد الخامّ الجديدة.

وأشارت في مكان آخر: تعتمد سياسة علاج النفايات في إسرائيل على مبدأ تخفيض الاستهلاك وفصل النفايات والمخلفات في المصدر من أجل تخفيض كميات النفاية التي لا بدّ من طمرها في نهاية المطاف وذلك من خلال إجراءات العلاج وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال.

بالنظر إلى عدم استغلال موارد مالية هائلة، نسبياً، لا حاجة لتخصيصها بل إنها جاهزة بصيغة «فائض» في صندوق المحافظة على النظافة، يظهر بُعد آخر للتقصير والبُعد بمسافة كبيرة ما بين الخطط والأهداف وبين التنفيذ على الأرض.

هدف تقريب الوضع في دولة إسرائيل إلى الدول المتقدمة لم يتحقّق

تترتب على طمر النفايات أثمان بيئية عالية، اعتماداً على نوع النفايات وخاصة في حالات المعالجة غير المنظمة للنفايات. تنجم عدة مكاره عن طمر النفايات، بينها: تلوّث الهواء والروائح المزعجة القوية وتلوّث التربة وتلوّث المياه الجوفية والأمراض. لذلك، تطبق العديد من البلدان المتقدمة سياسات لتقليل كميات ومعدلات مدافن النفايات من خلال تقليل إنتاج النفايات أصلا وإعادة الاستخدام لاستخراج الطاقة وإعادة التدوير.

تستند سياسة تقليل كمية مكبات النفايات في إسرائيل إلى مجموعة متنوعة من القوانين، بما في ذلك قانون الحفاظ على النظافة، وقانون تنظيم التعامل مع العبوات (زجاجات وقوارير وما شابه)، وقانون الحد من استخدام الأكياس البلاستيكية، وقانون الإيداع، وقانون التخلص من الإطارات وإعادة تدويرها، وقانون المعالجة البيئية للمعدات الكهربائية والإلكترونية والبطاريات. الغرض من هذه القوانين هو تقليل طمر النفايات وزيادة معدل التدوير والاستعادة لاستخراج الطاقة منها.

في المحصلة، على الرغم من أن عائدات صندوق الحفاظ على النظافة يفترض أن تكون أداة رئيسة لتنفيذ الأهداف المحددة في قانون النظافة للعام ٢٠٠٧ (تمت الإشارة اليه أعلاه) ولا سيما إنشاء مرافق فرز متقدمة وإيجاد حلول لمعالجة النفايات من أجل تقريب الوضع في دولة إسرائيل إلى الدول المتقدمة – فقد كان التنفيذ مختلفاً. فما زال القسم الأكبر من النفايات يتم التخلص منه بواسطة دفنها في المطامر – ٧٧,٦٪، بينما النسبة هي ٣٩,٣٪ في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و٢٨,٢٪ في الدول الأوروبية الأعضاء في المنظمة.

«الناس يتنفسون البلاستيك المحروق وهذا الأمر يشتدّ خطورة»!

حين بحثت لجنة الداخلية وحماية البيئة نتائج هذه الدراسة، تحدّث إلعاد عميحاي، من إدارة صندوق المحافظة على النظافة، حيث قدّم الادعاءات التالية: «عملية القفز إلى درجة أخرى من المعالجة تتعلق بالتكنولوجيا وتطوير البنى التحتية. الارتفاع الذي نراه مرتبط بالتشريعات التي تلقي بالمسؤولية على المنتجين: قانون الأكياس، قانون الرهنية، قانون الإطارات، قانون النفايات الإلكترونية. لكن كل ذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة عملية التدوير بصورة معتدلة، لأن ازدياد كمية النفايات تؤدي إلى الوصول إلى هذه الإنجازات. عملية القفز في عملية التدوير ستكون فقط مع تطوير البنى التحتية والتعامل مع موضوع التدوير الكامل. قمنا بالتوقيع على التزام ببناء ٤ منشآت تصنيف وفرز نفايات متطورة والتي ستسمح بتسريع عمليات التدوير. الخطوة القادمة هي تطوير بنى تحتية لعملية التدوير نفسها. وقد تم تخصيص الأموال لإقامة منشآت لتطوير مصانع التدوير».

أما رئيسة اللجنة، عضو الكنيست ميكي حايموفيتش، فقد تحدّثت في تلخيصها بلهجة توبيخيّة غاضبة: «كمن يقوم بالتجوال في البلاد فإنني أشاهد حجم الكارثة – فوتيرة التنظيف منخفضة ولا يتم الالتزام بالأهداف التي يجب تحقيقها وفقاً للقانون، ولا يتم استغلال الأموال المتبقية (في ميزانية الصندوق)، ولا تقليص عدد الأماكن التي تدفن فيها النفايات. هذا الأمر يجب أن يجعلكم في إدارة الصندوق لا تنامون في الليل، وأن تنهضوا في الصباح مع خطة عمل. أنا أشعر بهيمنة اللامبالاة في الصندوق وهذا يدل على انعدام فهم لما يجب أن تكون عليه الدولة. فالناس يتنفسون البلاستيك المحروق وهذا الأمر يشتدّ خطورة ويزداد. هذه فضيحة بأن هناك هذا الكم الكبير من المال بينما لا يتم استخدامه من خلال خطط استراتيجية. الأمر مهم، ولكن حاليا، ما نتنفسه هو نفايات وروائح كريهة. عليكم التفكير كيف يتم استغلال الأموال في الصندوق من أجل تنظيف دولة إسرائيل».

الباحث في مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست، ليران كوسمان، تطرّق إلى أهداف الخطة الاستراتيجية لوزارة البيئة التي حدّدت أهدافاً لتحقيقها بحلول العام ٢٠٣٠ (كما ذُكر أعلاه: لإعادة تدوير ٥١٪ من النفايات ودفن ٢٦٪ منها فقط واستخراج الطاقة من ٢٣٪ منها). وحين عقبت رئيسة اللجنة على ذلك بالقول: «هذه الأرقام غير محدّثة والأهداف تغيرت بالتأكيد»، ردّ الباحث: «لم ألاحظ وجود أية خطة جديدة منذ ذلك الحين. ما زالت هذه هي الخطة الحالية».

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية